الأمم المتحدة

A/75/PV.40

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٤٠

الخميس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/75/378)

مشروع القرار (A/75/L.45)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): على مدى ٤٠ عاما، تناولت الجمعية العامة الحالة في أفغانستان وما برح تركيزها منصبا على السلام والاستقرار والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية. وقد شهد هذا العام إحراز تقدم جدير بالترحيب على جبهات عديدة في مسار أفغانستان نحو السلام والمصالحة السياسية.

أولا، أرحب بتزايد التفاؤل إزاء التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وتشجعني الرغبة المشتركة للأطراف في التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض في أفغانستان.

ثانيا، إن السلام والأمن في أفغانستان مرتبطان ارتباطا لا انفصام له بالتنمية. فكل منهم يعتمد على الآخر. ولذلك يسرني جدا أن ألاحظ تجدد اهتمام المجتمع الدولي ودعمه الكبير لتقديم المساعدة طويلة الأجل إلى أفغانستان، الذي أعرب عنه في مؤتمر أفغانستان لعام ٢٠٢٠، الذي شاركت في استضافته حكومتا أفغانستان وفنلندا والأمم المتحدة في جنيف.

ثالثا، أرحب بشدة بالجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سعيا لتنفيذ المهام الموكلة إليها. ويجب أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار المستدامين وإصلاح دورها بجرأة إيذانا ببدء عهد جديد في أفغانستان.

رابعا، إن إشراك النساء وغيرهن من الفئات الضعيفة في جهود السلام شرط لا بد منه لتحقيق السلام المستدام والتنمية الشاملة للجميع. ولذلك أرحب بزيادة مشاركة المرأة في العديد من قطاعات الحكومة والقطاع الخاص، كذلك إنشاء لجنة فنية لاستعراض قانون عام ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وينبغي توجيه فوائد السلام نحو شعب أفغانستان، الذي ما برح ينتظر فرصة حقيقية لتحقيق السلام والازدهار لما يقرب من ٤٠ عاما. وعلينا ألا نخيب أملهم مرة أخرى. وقد يؤدي العنف وخطر الإرهاب والحالة الأمنية غير المستقرة وزيادة عدد الضحايا المدنيين إلىعرقلة مفاوضات السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويمسكون زمامها والتي لا تزال السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

هذا علاوة على التحديات الإضافية الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ التي تهدد التقدم المحرز في أفغانستان. ويجب أن نتأكد من وضع هذه المخاطر الإضافية في الاعتبار حتى لا تقوض التقدم المحرز بالفعل.

وأشجع الجمعية على التكاتف وممارسة الضغط بغية تعزيز فرصة تحقيق السلام والتنمية التي أتيحت دعما لأفغانستان.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/74/L.45.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشة اليوم.

ومن بين جميع السنوات المصيرية لأفغانستان في العقدين الماضيين، كان عام ٢٠٢٠ فريدا حقا، لا سيما لأنه شهد بدء مفاوضات السلام الأفغانية في ١٢ أيلول/سبتمبر. فلأول مرة، يجلس ممثلو جمهورية أفغانستان وحركة طالبان معا لمناقشة سبل إنهاء النزاع والعمل من أجل تحقيق مستقبل سلمي للبلد.

وقد تسنى ذلك بفضل الإنجازات الهامة التي تحققت في الشهور السابقة – وهي الاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان المبرم في شباط/فبراير والإعلان المشترك للولايات المتحدة وجمهورية أفغانستان؛ والاتفاق بين الزعيمين السياسيين البارزين في أفغانستان الذي أبرم في أيار/مايو بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية؛ ووقفان لإطلاق النار، إن لم يدوماطويلا، كذلك إطلاق سراح آلاف السجناء، مما يشكّل دليلا على الالتزام الصادق بالسلام، لا سيما من جانب جمهورية أفغانستان.

وقبل أكثر من أسبوعين بقليل، شهدنا انعقاد مؤتمر أفغانستان لعام ٢٠٢٠ في جنيف، الذي أكد مجددا أن المجتمع الدولي يقف بقوة وراء جمهورية أفغانستان الإسلامية وسعيها المستمر لتحقيق الاعتماد على الذات. وتعهد المانحون بتقديم أكثر من ١٣ بليون دولار كمساعدات خارجية ولجهود تحقيق الاستقرار.

وأخيرا، مع اقتراب هذه السنة الاستثنائية من نهايتها، شهدنا الاتفاق على القواعد الإجرائية بين فريق التفاوض التابع لجمهورية أفغانستان وطالبان في ٢ كانون الأول/ديسمبر والدورة الأولى للمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية بعدها بثلاثة أيام. وكل ذلك يحدث في ظل جائحة فيروس كورونا، التي خَلفت أثرا مدمرا في أفغانستان وأثارت تحديات بالغة لنظامها الصحي وحالتها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. هذا بالإضافة إلى الحالة الأمنية المحتقنة التي شهدت تصاعدا حادا في العنف في فصل الخريف وعدة هجمات على أهداف بارزة في الأشهر القليلة الماضية.

ولا غنى عن وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار لكي تبدأ مفاوضات السلام وتؤتي ثمارها في نهاية المطاف.

وقد شمل مشروع القرار A/75/L.45، المعنون "الحالة في أفغانستان"، جميع تلك المسائل، بل وغيرها الكثير، بما في فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة المخدرات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومسألة اللاجئين والتعاون الإقليمي وحقوق الإنسان. وأود أن أؤكد – بما أن اليوم يوافق اليوم الدولي لحقوق الإنسان – أن لحقوق الإنسان دورا هاما جدا في مشروع القرار هذا.

وقد عملت ألمانيا، بوصفها ميسرة مشروع القرار منذ أمد طويل، على تحديث مشروع القرار وتبسيطه بالكامل. ولم نفعل ذلك بمفردنا، بل مع جميع المشاركين في الجلسة العامة، حيث أعطينا كل بلد الفرصة للتعبير عن نفسه وأصغينا إلى شواغل بلدان المنطقة والجهات

المانحة الدولية والبلدان المساهمة بقوات ومن يدعمون عملية السلام عن كثب. والأهم من ذلك أننا استمعنا إلى ما تقوله جمهورية أفغانستان نفسها عن الحالة في أفغانستان. ففي النهاية، نحن نؤيد بالإجماع إرساء عملية شاملة للجميع يقودها الأفغان ويمسكون زمامها.

وكانت المفاوضات هذا العام غير عادية إلى حد ما، كما كان الحال بالنسبة للعديد من مشاريع القرارات التي نُظر فيها في عام ٢٠٢٠. فقد اخترنا العمل إلكترونيا بالكامل، حيث عمل الممثلون من غرف جلوسهم وكتبوا في نوافذ الدردشة ما كانوا سيكتبونه عادة على قطعة من الورق لتمريرها إلى الرئيس. وهذا ما جعل المشاورات أكثر كفاءة ولكن بطابع شخصي أقل. وجميعنا نفتقد الكعك واستراحات القهوة. ونعد بالعودة إلى مقر البعثة الدائمة لألمانيا لدي الأمم المتحدة بمجرد أن نتجاوز هذه الجائحة.

وفي حين أن مشروع القرار سيحظى بتأييد الكثير من الوفود – فقد حشد إلى الآن تأييد أكثر من ٦٠ من المشاركين في تقديمه، بما في ذلك ٢٧ من مقدميه الأصليين – فإنه لن يرضي الجميع، يعزى ذلك أساسا إلى جهودنا الرامية للتبسيط. وقد ازداد عدد صفحات مشروع القرار على مر السنين، لتصل إلى ١٦ صفحة كاملة في العام الماضي، فأصبح من المستحيل الاطلاع على الوثيقة بأكملها في قراءة واحدة. وبصفتنا الميسر، اضطررنا إلى التصرف وإلغاء بعض التعددات الطويلة للمنظمات والمشاريع والاجتماعات الوزارية، التي كانت ميزتها الوحيدة إرضاء البعض منا.

إن شاغل أفغانستان هو التطلع إلى المستقبل. ولذلك انصرف تركيزنا في مشروع القرار عن الخوض في إنجازات الماضي. ولهذا السبب أيضا اتخذنا القرار المعلن عنه منذ أمد طويل والمدروس بعناية بتحويل مشروع القرار إلى وثيقة تصدر كل سنتين. وقد أصبحت تلك هي القاعدة بالنسبة للعديد من القرارات، مما سيتيح لنا بعض الوقت للتفكير مليا وجديا فيما نود جماعيا أن نراه في مشروع القرار. هذا علاوة على أنه يتيح الفرصة لصياغة وثيقة أكثر استراتيجية وتطلعية.

وعلينا أن نتمتع بالجرأة، لا سيما في السنوات الأربع المتبقية من عقد التحول في أفغانستان (٢٠١٥-٢٠٢٤). وقد آن الأوان لذلك.

ولا شك في أننا نود العودة إلى اعتماد القرارات بتوافق الآراء، إلا أننا لسنا على استعداد للقيام بذلك مقابل أي ثمن. وأحث الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار. وبالرغم مما ستقوله بعض الوفود فيما بعد، فإنه مشروع قرار بنَّاء وتطلعي. وقد عمل خبراؤنا بجد على تحقيق ذلك، كثيرا ما وجدوا حلا وسطا بعد ساعات من المناقشة. وأطلب إلى الأعضاء أن يكافئوا تلك الجهود الدؤوبة بتأييدهم لمشروع القرار. فلا يزال، أولا وقبل كل شيء، مثالا هاما على دعم عموم الأعضاء في الأمم المتحدة لأفغانستان وشعبها.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، من أعماق قلبي على البيان والموجز اللذين قدمتموهما في وقت سابق، باسم قضية تشكل أولوية لأفغانستان وشعبها.

وأود أيضا أن أشكر البعثة الدائمة لألمانيا على تقديم مشروع القرار A/75/L.45، الاضطلاع بدور الميسر خلال المفاوضات بشأن النص النهائي. وقد أنجز السفير كريستوف هويسغن وفريقه، بقيادة المستشار فريدريك شرودر، مهمة جديرة بالثناء في قيادة المحادثات في وقت لا تزال فيه الاجتماعات والمفاوضات بالحضور الشخصي صعبة. وأنا متأكدة من أن السيد شرودر قد ازداد شعر رأسه بياضا بعد إدارة المفاوضات.

ونشكر ألمانيا على التزامها بقيادة الجمعية العامة دعما للشعب الأفغاني في جهودنا الرامية إلى إيجاد أفغانستان تنعم بالسلام والازدهار والاستقرار وتعتمد على ذاتها. وأود أن أشكر ممثلي جميع الدول الأعضاء الأخرى وكذلك جيراننا والمنطقة وحلفائنا وأصدقائنا، الذين أبدوا مرونة وبحثوا عن حلول توفيقية وأيدوا باستمرار رغبة الشعب الأفغاني في أن تنعم أفغانستان بالسلام والاستقرار.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق بصفة خاصة للبلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار الهام هذا اليوم ويبلغ عددها أكثر من ٦٠ بلدا. وأود أن أشكرها جميعا على الوقوف معنا اليوم.

ويعكس مشروع القرار الذي سنعتمده أولويات أفغانستان وما أحرزته من تقدم وما تواجهه من تحديات وما قطعته من التزامات متبادلة وما بذلته من جهود مشتركة من أجل إقامة بلد مزدهر ومستقر، بل إنه يردد، في الواقع، آمال وأماني الشعب الأفغاني، التي تدعمها وتتشاطرها جميع الدول الأعضاء بتوافق الآراء، من أجل تحقيق الأمن والسلام الذي طال انتظاره. ويدعو مشروع القرار إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار لإنهاء النزاع في أفغانستان، كما يدعو إلى توسيع المكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين، يُركز على سيادة أفغانستان الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

ويوجز مشروع القرار الإنجاز المشترك الذي تحقق في السنوات الـ ١٩ الماضية، من خلال دعم شركائنا الدوليين والإقليميين واستثماراتهم في أفغانستان الجديدة. ويشيد مشروع القرار بجهود بلدي وتقدمه وإصلاحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك إصلاحاته في مجال الحكم. وهو يقر بالطابع الملح لاحتياجات المعوزين وأهمية الحد من الفقر، يعزز نهجنا المشترك لتقديم الخدمات وتحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وزيادة الإيرادات المحلية. ويشدد أيضا على ضرورة مواصلة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والعمليات الديمقراطية، كلها أمور على رأس أولويات حكومتي. هذا علاوة على ترحيبه بتعزيز عملية سلام شاملة يقودها الأفغان ويمسكون زمامها، بما في ذلك المشاركة الكاملة والهادفة للنساء والشباب.

ويؤكد مشروع القرار أيضا الدور الهام للتعاون الإقليمي في تعزيز الاستقرار والسلام والأمن والرخاء والتنمية المستدامة على المدى الطويل، يرحب بجهود الشركاء الدوليين والبلدان الإقليمية والبلدان المجاورة. وكما قال فخامة الرئيس غني مرارا، فإن التعاون والتواصل الإقليميين وسيلتان رئيسيتان وفعالتان بالنسبة لنا في تعزيز وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان والمنطقة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز رؤية أفغانستان المتمثلة في أن تصبح مركزا إقليميا للاتصال والنقل والطاقة والصناعة والتجارة والاتصال الإلكتروني. ومن المهم أن أسلط الضوء على دور جيراننا وشركائنا الإقليميين، فضلا عن المنظمات الإقليمية، إسهاماتهم في تحقيق تلك الرؤية.

وأخيرا وليس آخرا، يبرز مشروع القرار أيضا التهديدات الأمنية ويُعرب عن قلق عميق إزاء التهديد الذي يشكّله الإرهاب في المنطقة على أفغانستان من جانب تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرهما من المنظمات الإرهابية الدولية والجهات التابعة لها.

وبينما نركز على تحقيق السلام، لم تخفف حكومة أفغانستان حذرها أو تقلل من جهودها الرامية إلى درء الهجمات التي تشنها حركة طالبان أو غيرها من الجماعات الإرهابية. ولا تزال التهديدات الخطيرة والأعمال الإرهابية الشنيعة التي ينفذها تنظيما الدولة الإسلامية والقاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية تحصد أرواح الأبرياء في أفغانستان. وقد واصلت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية الشجاعة جهودها الدؤوبة لصد أي محاولة من جانب تلك الجماعات، التي أظهرت افتقارا واضحا للإنسانية واستمرت في استهداف السكان المدنيين والهياكل الأساسية، في انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويقر مشروع القرار أيضا بما ينجم عن زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به على نحو غير مشروع من تهديدات وأخطار جسيمة على الأمن والتنمية ونظام الحكم في أفغانستان والمنطقة وخارجها. والحكومة الأفغانية شريكة ملتزمة في مكافحة ذلك التهديد الخطير، لكن لكي نكافحه بفعالية، يجب علينا أولا أن نعترف بالصلة بين المخدرات والإرهاب.

إن الإيرادات المتأتية من المخدرات تشكّل مصدر دعم هام للجماعات الإرهابية التي تواصل تمويل عملياتها من خلال زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على أفغانستان. وبالرغم مما تواجهه الحكومة الأفغانية من تحديات، فقد واصلت التصدي لهذا التهديد الخطير من خلال ما تبذله من جهود لاستهداف مخزونات المخدرات ومختبرات المخدرات غير المشروعة وضبطها وتفكيكها وتدميرها. ونرى أن تلك الجهود يجب أن تدعمها جهود إقليمية ودولية شاملة تركز على معالجة الأسباب الجذرية التي تسهم في هذه التجارة غير المشروعة والقضاء على الملاذات المالية الآمنة والحد من الاستهلاك والطلب، منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج تلك المخدرات والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

ويرحب مشروع القرار بالتطورات الأخيرة التي تحققت في محادثات السلام التي عُقدت في الدوحة. فمنذ وقت ليس ببعيد، حقق فريقا التفاوض لجمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان إنجازا كبيرا، فقد أبرما اتفاقا بشأن قواعد وإجراءات مفاوضات السلام في أفغانستان. والمناقشات جارية بين الفريقين بشأن جدول أعمال محادثات السلام. وفي أفغانستان، عقد مجلسنا الأعلى للمصالحة الوطنية اجتماعه الأول وأكد أهمية الوحدة فيما بين الجهات السياسية الفاعلة من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لتحقيق السلام في أفغانستان.

ومع ذلك، لا يزال العنف يشكّل العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام. فهو يبطئ إحراز التقدم في العملية، الأهم من ذلك أنه يسبب معاناة هائلة للأبرياء. وقد أوضحت الهجمات على المؤسسات التعليمية، بما فيها جامعة كابول، أنه بدون الحد من العنف أو وقف دائم لإطلاق النار، سيظل شعب أفغانستان يعيش في ظل نفس الخوف الذي هز البلد على مدى العقود الأربعة الماضية.

إن الحاجة إلى وقف إطلاق النار ملحة وتأتي على رأس جدول أعمال الحكومة لإنهاء جميع الأعمال العدائية وتمهيد الطريق لإحراز التقدم في محادثات السلام. وسيسهم الوقف الفوري لإطلاق النار في تحقيق السلام الدائم الذي تلتزم الحكومة بتحقيقه، فقا لولاية الشعب، على النحو المعرب عنه في مجلس السلام الاستشاري الوطني في العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، جدد مؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد مؤخرا في جنيف الشراكة بين المجتمع الدولي وشعب أفغانستان وحكومتها. ويعكس البيان الصادر عن المؤتمر، الذي حظي بتتأييد ٦٦ بلدا و ٣٢ منظمة دولية، الأولويات الأساسية للحكومة الأفغانية وشعبها.

وقد دخلنا المؤتمر مدركين ضرورة وضع معايير أعلى للمساءلة والشفافية والكفاءة، هي معايير انعكست في إطار الشراكة الجديدة من أجل أفغانستان. ونشكر الجمعية العامة على إعادة تأكيدها في مشروع القرار اليوم على القيم والأهداف التي أُكدت في جنيف.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر مجددا إلى جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار، جميع الوفود الحاضرة في القاعة على دعمها المستمر. وكما قلت من قبل، فإن مشروع القرار دليل على دعم جميع الدول الأعضاء لأولويات أفغانستان وتضامنها معنا في هذه المرحلة المهمة للغاية. وهو يتيح لنا فرصة أخرى لتكرار رسالة قوية مفادها أن جميع الأعضاء سيقفون بتصميم وإصرار يدا واحدة مع شعب أفغانستان في جهودنا الرامية إلى بناء بلد مسالم ومزدهر وقادر على التكيف. ونتطلع إلى دعم الجمعية لنا اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وهي تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليختنشتاين.

وأود أن أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة أديلا راز، على بيانها. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات

بشأن مشروع القرار A/75/L.45، لا سيما السفير هويسغن وفريقه، على تيسيرها للمفاوضات.

وبالأمس تلقينا جميعا مذكرة شفوية من البعثة الأفغانية تطلب تأييدنا لمشروع القرار. ونأمل أن الرسالة التي بعث بها البلد المعني مباشرة قد لقيت استحسان جميع الدول الأعضاء وأن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء اليوم.

إن أفغانستان تقف عند منعطف هام. فهناك فرصة تاريخية لتحقيق السلام والاستقرار اللذين يتوق إليهما الأفغان بعد عقود من المعاناة الإنسانية الهائلة. وقد شكّل بدء المحادثات بين الأطراف الأفغانية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر خطوة مشجعة نحو المصالحة الحقيقية. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، أن ندعمها. وكما ذكرت السفيرة راز فإن عملية السلام الشاملة للجميع التي يقودها الأفغان ويمسكون زمامها هي وحدها التي يمكنها تحقيق السلام الدائم.

وفي مؤتمر المانحين الذي عُقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، جدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامهم بمرافقة أفغانستان في مسارها نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والازدهار والاعتماد على الذات. واحترام حقوق الإنسان ومشاركة سائر أفراد الشعب، بما في ذلك الإدماج الحقيقي للنساء والأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية أو إثنية، عنصران أساسيان في العملية السياسية. ويعكس مشروع القرار توافق الآراء هذا ويعكس التزاما قويا بدعم شعب أفغانستان.

ويدين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشدة المستويات المُروعة للعنف في أفغانستان، التي استمرت، بل وتصاعدت من بعض الجوانب، بعد توقيع اتفاق الدوحة لإحلال السلام في أفغانستان وبدء المفاوضات المباشرة بين الأطراف الأفغانية. وندعو إلى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار لإنقاذ الشعب الأفغاني من مزيد من المعاناة التي لا طائل من ورائها، إظهار الإخلاص في مفاوضات السلام. فاستمرار عدم الاستقرار في أفغانستان يهدد جيرانها والمنطقة بأكملها وما وراءها ويزعزع الاستقرار فيها.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب لا يعترفان بالحدود. وسيظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يقظين لكفالة عدم تمكن المنظمات الإرهابية والمتطرفين العنيفين بعد الآن من استخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات في أفغانستان أو في أي مكان آخر. ويجب وقف الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والتهريب وجميع شبكات الجريمة المنظمة ذات الصلة.

وتواصل حركة طالبان ارتكاب عدد غير مقبول من الهجمات المميتة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق الحضرية، مما يسفر عن وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. وتتعارض هذه الوحشية مع التزام حركة طالبان المعلن بالسلام وما صرحت به عن صدق مشاركتها في محادثات السلام الجارية. وتبدأ شرعية أي قيادة في أفغانستان باحترام أرواح الشعب الأفغاني. ولا يمكن للمسؤولين عن أعمال العنف المُروعة ضد المدنيين أن يكونوا قادة الغد لأفغانستان أو شركاء للمجتمع الدولي.

وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٥١٣ (٢٠٢٠)، فإن المجتمع الدولي مستعد لتقديم الدعم البنَّاء لمفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية، لكن ذلك يتوقف على المشاركة الحقيقية لكافة الأطراف في المفاوضات ذاتها. فلن يأتي رفع الجزاءات تلقائيا، بل إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، مصممون على كفالة تلبية الشروط قبل المضي قدما. ولا يمكن أن يقوم السلام الدائم على إفلات من ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من العقاب. والدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للسلام والتنمية في أفغانستان مشروط بإحراز تقدم في عملية السلام. وستكون مساهمتنا متأصلة في نهج يتسم بالشفافية والديمقراطية ويقوم على المبادئ. ويجب ضمان، بل وتعزيز، المساواة بين الجنسين والتمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص المنتمون إلى أقليات، فضلا عن ضحايا الحرب. ونؤكد أيضا ضرورة مواصلة إحراز التقدم في مجال الحكم ومكافحة الفساد بفعالية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيقفون إلى جانب أفغانستان وشعبها لمساعدتهما في بناء أفغانستان ذات سيادة وموحدة وديمقراطية. ويجب التمسك بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠١ في الحفاظ على المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها، التنفيذ الكامل لأحكام حقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها أفغانستان، بما في ذلك حقوق المرأة والشباب والأشخاص المنتمين إلى أقليات.

إن إقامة أفغانستان المسالمة والمزدهرة والخالية من الإرهاب وتهريب المخدرات ليس أمرا ضروريا لاستقرارها وتنميتها فحسب، بل أيضا لاستقرار المنطقة بأسرها وخارجها. ويجب أن تتمخض التسوية السياسية المتفاوض عليها والمؤدية إلى السلام عن عملية سلام شاملة للجميع.

ونرى أن مشروع القرار يجسد دعمنا السياسي الجماعي لتعزيز عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويمسكون زمامها، تستند إلى الإنجازات السياسية والاجتماعية التي تحققت في السنوات الـ ١٩ الماضية. وولايتنا التي كلفنا بها المواطنون الأوروبيون هي المساهمة في تحسين حياة المواطنين الأفغان، تسترشد أعمالنا بتلك الولاية. ولا يجب المساس بمستقبل أفغانستان، يجب احترام مصالح أبناء شعبها، بكل تنوعهم.

السيدة كوجيغيت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر تركيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.45 بشأن الحالة في أفغانستان. ويسعدنا إتمام المفاوضات بنجاح، بقيادة ألمانيا، نشكر جميع الوفود التي بذلت جهودا حقيقية لتحقيق ذلك الهدف. ونرى أن مشروع القرار هذا هام للغاية لا لأنه يبرز الإنجازات التي تحققت إلى الآن فحسب، بل ولأنه يوجه ويحدد الجهود والمسؤوليات المستقبلية التي تقع على عاتق أفغانستان والمجتمع الدولي.

إن أفغانستان ماضية في مسيرتها نحو التحول السياسي والأمني والاقتصادي. ويمر البلد بمرحلة حاسمة ينبغي أن يتمخض عنها اتفاق سلام دائم وشامل من خلال إنهاك سفك الدماء المستمر وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال، التمسك بسيادة القانون.

ويجب تعزيز الإنجازات التي تحققت في العقدين الماضيين في أفغانستان، هو أمر يتطلب نهجا شاملا يتناول المسارات الأمنية والإنمائية والسياسية في نفس الوقت. ونود جميعا أن نرى السلام يحل في أفغانستان، لكن السلام الذي يتحقق على حساب إنجاز تلك المسائل ليس في السلام من شيء.

ونرحب بالاتفاق الأخير بشأن الإطار الإجرائي للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية. فهو علامة مشجعة على مستقبل محادثات السلام، كما أنه يبين التزام الأطراف المتفاوضة بمواصلة محادثات السلام وقدرتها على إيجاد أرضية مشتركة. ونأمل أن يمهد ذلك التطور الطريق لمناقشات موضوعية ويبث زخما في عملية السلام.

غير أن الاتفاق على القواعد الإجرائية ليس سوى خطوة واحدة في العملية. ومن الضروري مواصلة محادثات السلام بصبر، لا سيما بشأن المسائل الرئيسية، مثل خارطة الطريق السياسية ووقف إطلاق النار، التي يُتوقع أن تكون أكثر صعوبة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في محادثات السلام، فإن العنف في أفغانستان مستمر على مختلف المستويات، ندين بشدة تلك الهجمات الإرهابية. وفي هذه المرحلة الحرجة، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى التوصل لوقف شامل لإطلاق النار. ومن الضروري أن نشهد انخفاضا كبيرا في مستويات العنف لتهيئة بيئة مواتية لإجراء المحادثات. ولا غنى عن تمثيل جميع الأفغان، بمن فيهم النساء، في هذه العملية بغية التوصل إلى سلام دائم.

ونرحب بعقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، نأمل أن يسهم في النهوض بعملية السلام. ونرحب أيضا بانتهاء البرلمان من وضع تشكيل مجلس الوزراء. ويحدونا الأمل في أن يعمل القادة السياسيون الأفغان في وئام وبطريقة شاملة للجميع من أجل رفاه الشعب الأفغاني.

إن التنمية الاقتصادية السليمة أمر حيوي لجهود السلام. ونشعر بالتفاؤل إزاء تجدد الدعم الدولي لتنمية أفغانستان في مؤتمر جنيف لعام ٢٠٢٠. وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العالم بسبب جائحة فيروس كورونا، فإن استمرار المساعدة الدولية يبعث الأمل في مستقبل أفضل. وتمشيا مع التزامنا القوي تجاه أفغانستان، أعلنا عن تعهدنا بتقديم ٧٥ مليون دولار لها في السنتين القادمتين. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم يدعم الإنجازات التي تحققت في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة.

ويستلزم ذلك أيضا بذل جهود من خلال آليات إقليمية، مثل عملية قلب آسيا – اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، التي تتمتع بعضوية واسعة وقدر كبير من الخبرات وأثبتت قيمتها الكبيرة على مر السنين في مسائل حيوية تخص أفغانستان. وكان وضع أول تدبير لبناء الثقة يتعلق بتمكين المرأة في مؤتمر اسطنبول الوزاري الذي عُقد في العام الماضي أحدث مثال مذهل على ذلك. ونكرر دعوتنا إلى الاستفادة من عملية قلب آسيا – اسطنبول كمنصة جامعة في هذا الوقت الحرج، لمساعدة جهود تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد السلام.

وفي الختام، إن دعمنا لأفغانستان أمر أساسي للحفاظ على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحققت منذ عام ٢٠٠٢ وتوسيع نطاقها. وسيظل الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذه العملية محوريا. ولن تفتأ تركيا عن التزامها بالوقوف إلى جانب شعب أفغانستان، كما فعلت دائما.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أستراليا بمفاوضات السلام الجارية في أفغانستان، ندعو جميع الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة وشاملة للجميع وتنفيذها. ونحن نؤيد عملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون زمامها وتحافظ على الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في السنوات الـ ١٩ الماضية وتبني عليها. وندعو الطرفين إلى إجراء المفاوضات بحسن نية، ننوه بأنه قد تكون هناك حاجة إلى حلول توفيقية صعبة للنجاح في وضع حد لسفك الدماء.

ونلاحظ بقلق بالغ سقوط عدد كبير غير مقبول من الضحايا، بما في ذلك بين النساء والأطفال، نتيجة النزاع. وندعو جميع الأطراف إلى خفض مستوى العنف والالتزام بوقف شامل ودائم لإطلاق النار لتهيئة البيئة اللازمة لإحراز التقدم في مفاوضات السلام.

ونشجع جميع الأطراف بقوة على الاستماع لمختلف الأصوات الأفغانية على تنوعها، لا سيما أصوات النساء الأفغانيات، طوال المفاوضات. وتواصل أستراليا تعزيز المرأة بوصفها عنصرا رئيسيا للتغيير وتشجع مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة وتوليها أدوارا قيادية في عمليات السلام والاستقرار وصنع القرار في أفغانستان لصالح جميع الأفغان.

وتقر أستراليا بالخطوات المهمة التي اتخذتها أفغانستان في مسارها الإنمائي، نضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في دعم تقدمها المستمر نحو الاعتماد على ذاتها. وفي المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عُقد في الأسبوع الماضي، أظهر المجتمع الدولي دعمه القوي لأفغانستان من خلال تخصيص ١٣,٥ بليون دولار من المساعدات الإنمائية لها، بما فيها تعهد أستراليا بمبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار أسترالي بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤.

وينبغي أن نقر بقوة ذلك الدعم من الشركاء الدوليين في وقت تتعرض فيه الميزانيات المحلية والإنمائية لضغوط كبيرة نتيجة لجائحة فيروس كورونا. غير أن هذا الدعم المالي يأتي بشروط. فالتزام أفغانستان بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، إلى جانب الاحترام الكامل لالتزامات أفغانستان الدولية، شرطا أساسيا لاستمرار المساعدات المالية الدولية.

ونتوقع أيضا التزاما قويا من جميع الأفغان بمكافحة الفساد، مما سيكفل إتاحة الموارد الدولية الحيوية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وتتيح آفاق السلام فرصة إحداث تحول، الأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة في تحديد مسار أفغانستان للسنوات المقبلة.

ولا تزال أستراليا ملتزمة بمساعدة الشعب الأفغاني على رسم مساره نحو السلام والسعي إلى مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتقدم بالشكر إلى جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/74/L.45، أخص بالشكر زملائنا الألمان، لتيسيرهم عملية التفاوض باقتدار كالعادة. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، لأنه يتيح فرصة مهمة للمجتمع الدولي للإعراب عن تضامنه من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان.

وتقف أفغانستان اليوم عند منعطف هام، من الضروري أن يبعث المجتمع الدولي بالرسالة الصحيحة إلى كل من يعنيهم الأمر. وكان ذلك هو المبدأ الأساسي الذي استرشد به نهجنا إزاء المفاوضات.

ولا أحد يسعى إلى السلام أكثر من الشعب الأفغاني الذي فُرضت عليه الحرب لأكثر من أربعة عقود.

وينبغي الترحيب بجميع الفرص المتاحة لإحلال السلام والاستقرار. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع مستويات العنف وندينه بأشد العبارات. ومن الأهمية بمكان التصدي للخطر الذي يحدق بأمن أفغانستان واستقرارها من جراء أعمال العنف التي ترتكبها حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. فلا يمكن لعملية السلام أن تسير جنبا إلى جنب مع أعمال العنف. وعليه، ندعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار.

ويؤكد مشروع القرار مجددا أهمية الحفاظ على إنجازات العقدين الماضيين، لا سيما المكاسب التي تحققت في مجال الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية والسياسية وحقوق المرأة والأقليات.

إن الهند وأفغانستان، بوصفهما جارتين متجاورتين، تتشاطران علاقة تاريخية طبيعية. وتعكس شراكتنا الاستراتيجية والتزامنا طويل الأجل بتنمية أفغانستان تلك الشراكة التي اجتازت اختبار الزمن. ومنذ عام ٢٠٠١، استثمرت الهند أكثر من ٣ مليارات دولار في التنمية وإعادة الإعمار وبناء القدرات في أفغانستان. وقد أبرمنا مؤخرا اتفاقا مع أفغانستان لبناء سد شحتوت، الذي سيوفر مياه الشرب المأمونة لمليوني نسمة من سكان مدينة كابول. وستطلق الهند أيضا المرحلة الرابعة من مشاريعها للتنمية المجتمعية كبيرة التأثير في أفغانستان، بما في ذلك قرابة ١٥٠ مشروعا تبلغ قيمتها ٨٠ مليون دولار.

وسعيا للتغلب على العقبات المصطنعة والسياسية الناجمة عن عدم السماح لأفغانستان بالتمتع بحقوق المرور العابر كاملة حتى تصل منتجاتها إلى الهند وتصل المنتجات الهندية إليها، قمنا بتشغيل ممرات للشحن الجوي شهدت حتى الآن أكثر من ١٠٠٠ رحلة جوية.

ويسلم مشروع القرار بأنه لكي يسود السلام والاستقرار في أفغانستان، يجب ألا تكون عملية السلام شاملة للجميع وأن يقودها الأفغانيون ويمسكون زمامها فحسب، بل وأن تخضع لسيطرتهم. ويجب أن تأتي الحلول من الأفغان أنفسهم، كما يجب احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. ولا بد من عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن الأهمية بمكان ضمان عدم استخدام الجماعات الإرهابية أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد آخر أو مهاجمته. ومن المهم أيضا أن يكفل المجتمع الدولي أن تحرم جميع الدول الجماعات الإرهابية من الملاذ أوحرية العمل أو التجنيد أو الموارد المالية أو الدعم السياسي، أن يخضع من يفعل ذلك للمساءلة.

ويتعين حماية حقوق المرأة والأقليات والفئات الضعيفة. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان والديمقراطية متأصلا في أي إطار تخطط أفغانستان المستقبلية لاتخاذه لنفسها.

ومن المهم أن يتاح لأفغانستان حق الوصول إلى أعالي البحار من أجل مستقبل مزدهر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إزالة جميع العقبات المصطنعة المفروضة على حقوق أفغانستان في المرور العابر، كفالة ضمان تلك الحقوق بموجب اتفاقات المرور

العابر الثنائية ومتعددة الأطراف، بدون أي عائق. ويسعدنا أن نلاحظ أن مشروع القرار يدعو الدول إلى أن تفعل ذلك.

ونظرا لالتزاماتنا تجاه أفغانستان، فإننا نفخر بمشاركتنا في تقديم مشروع القرار، كما فعلنا في الماضي. ونحث الجمعية العامة اليوم على أن تقدم دعمها الكامل لحكومة أفغانستان ومشروع القرار.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الحالة في أفغانستان تمر الآن بمرحلة حاسمة. فقد شهد شهر أيلول/سبتمبر الماضي بداية المجموعة الأولى من جلسات التفاوض بين الأطراف الأفغانية، التي أتاحت فرصة سانحة لإنهاء سنوات من النزاع والحرب.

وترحب الصين بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان قبل بضعة أيام بشأن القواعد الإجرائية للمفاوضات. ونأمل أن يعزز الطرفان ذلك الزخم الإيجابي ويواصلا إبداء موقفهما البنَّاء ويلتقيا في منتصف الطريق ويسعيا جاهدين إلى إيجاد حل سريع وفعال للتسوية السياسية للحالة في أفغانستان.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما إرادة الشعب الأفغاني ويهيئ بيئة مواتية لمفاوضات سلسة ويكفل قيادة الأفغان للمفاوضات وامتلاك زمامها. ولا ينبغي لأي قوى خارجية أن تفرض حلولا أو تغتنم الفرصة للتلاعب بعملية المفاوضات من أجل مصالحها الأنانية، كما ينبغي سحب القوات الأجنبية من أفغانستان بطريقة منظمة ومسؤولة. وينبغي تجنب حدوث فراغات أمنية حتى لا يلحق ضرر بمصالح أفغانستان وبلدان المنطقة. وينبغي إجراء تحقيقات وافية في الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها القوات الأجنبية في أفغانستان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ودأبت الصين، بوصفها جارة قريبة وصديقة مخلصة لأفغانستان، على دعم عملية المصالحة الأفغانية من خلال فريق الاتصال بشأن أفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، الحوار الثلاثي لوزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان. وقد دعمت الصين بنشاط محادثات السلام واضطلعت بدور بنَّاء في مساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق المصالحة والسلام الشاملين للجميع. وستواصل الصين، كما هو الحال دائما، دعم وتيسير عملية السلام والمصالحة الأفغانية فضلا عن بذل جهود الوساطة.

وفي الوقت الحاضر، لا تزال أفغانستان تشهد هجمات عنيفة متكررة، كما تبعث حالتها الأمنية على القلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر ما يلزم من التدريب والتمويل والدعم التقني لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومساعدة البلد على التصدي بفعالية للإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتهريب المخدرات وغيرها من التهديدات. وواصلت الصين، من خلال القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف، مساعدة أفغانستان في بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، دعم مكافحتها للإرهاب وجهودها الرامية إلى الحفاظ على الأمن الوطني.

والتنمية هي المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان من دون تنمية اجتماعية واقتصادية. وفي مؤتمر جنيف الدولي المعني بأفغانستان الذي عُقد في وقت سابق من هذا العام، أكد الرئيس غني مجددا أهمية التعاون والترابط الإقليميين لتنمية أفغانستان.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مشاركة أفغانستان في جهود التعاون والترابط الإقليميين من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من موقعها الجغرافي في التخفيف من حدة الفقر بسرعة وتحقيق الاستقرار والازدهار. وستتبع الصين مبادئ التشاور والتعاون وتبادل المنافع، ستواصل النهوض بمبادرة الحزام والطريق مع أفغانستان، كما سنسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية المشتركة لجميع البلدان.

وتشكل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديا خطيرا لأفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان في احتواء الجائحة في أقرب وقت ممكن وتعزيز تعافيها الاجتماعي والاقتصادي. وقد قدمت الصين لأفغانستان عدة دفعات من المساعدات لمكافحة الجائحة وأرسلت إليها خبراء طبيين. وستواصل الصين بذل كل ما في

وسعها لمساعدة أفغانستان في مكافحة هذه الجائحة وتعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة تطورات الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية، التي تعدُّ موضع اهتمام لدى المجتمع الدولي وذلك في مرحلة مفصلية من انتقال ذلك البلد نحو السلام والاستقرار والازدهار، كما نشكر الأمين العام على تقريره الفصلي (A/75/378).

لقد قطع الشعب الأفغاني شوطا طويلا نحو تحقيق تطلعاته لبناء دولة المؤسسات التي تنعم بالأمن والتقدم. ويحتاج الأفغان إلى دعم المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على هذه المكتسبات واستكمال المرحلة الانتقالية والتغلب على التحديات العديدة التي تواجه الأمن والتنمية المستدامة والاقتصاد.

وفي هذا الصدد، نشيد بالدور المحوري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما نثمّن الدور الهام لدول الجوار والدول الصديقة سواء في التعاون والتنسيق مع جمهورية أفغانستان الإسلامية أو تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية وتقديم الخبرات والدعم الفني.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم (A/75/L.45)، فإننا نعرب عن التقدير للدور الأساسي الذي قام به مجددا وفد ألمانيا في إعداد مشروع القرار وإدارة المشاورات حوله، كذلك جهود وفد أفغانستان وسائر الوفود التي شاركت في المشاورات.

وبالنسبة لمضمون مشروع القرار، فإن من أبرز العناصر التي يتضمنها الإشارة إلى عملية السلام، فهو يرحب بجهود الأطراف الأفغانية لتيسير مفاوضات السلام الأفغانية التي ترعاها دولة قطر، هذا ما يساهم في تشجيع تلك العملية الهامة للغاية. ونشهد بصفتنا ميسرا للمحادثات بين الأطراف الأفغانية – الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، أنهم مقبلون على عملية السلام بمستوى عال من الحرص والإدراك لضرورة إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام الدائم.

وإنه من دواعي اعتزازنا أن تساهم دولة قطر في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الأشقاء في أفغانستان على التوصل إلى السلام المنشود من خلال قيامنا بدور الوساطة بدعم من الدول الصديقة، على رأسها الولايات المتحدة، التي نقدر دورها المحوري في تيسير عقد هذه المفاوضات وإنجاحها. وعليه، تبنت دولة قطر مشروع القرار، لكونه يجسد حرصها وحرص جميع الأطراف الأفغانية على أهمية إنهاء مرحلة الحرب في أفغانستان وتحقيق السلام والاستقرار لصالح الشعب الأفغاني.

إن مساعي دولة قطر لدعم استعادة الأمن والسلام والازدهار في أفغانستان تعكس سياستها الخارجية الراسخة، التي تولي أهمية لتعزيز تسوية المنازعات بالسبل السلمية والوساطة التي نجحنا من خلالها في تحقيق إنجازات هامة بالتعاون مع شركائنا الدوليين.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، استضافت دولة قطر مفاوضات السلام الأفغانية التي تمثل خطوة هامة نحو تحقيق التسوية السياسية الشاملة المرجوة في أفغانستان ووضع حد لحالة العنف والمعاناة الإنسانية وتمهيد الطريق أمام الاستقرار والازدهار الدائمين. وقد أتت تلك الخطوة الهامة على إثر المساعي الحثيثة المتواصلة لوساطة دولة قطر خلال الفترة الماضية لجمع الأطراف على مائدة الحوار، بما فيها استضافة الدوحة لمؤتمر الحوار الأفغاني في تموز/يوليه من العام الماضي، بمشاركة ممثلين عن الأطياف الأفغانية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وبمشاركة نسائية متميزة.

وقد ارتكز التقدم المتمثل في انطلاق مفاوضات السلام الأفغانية على الإنجاز الهام الذي تحقق من خلال إبرام اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في الدوحة في ٢٩ شباط/فبراير الماضي، هو اتفاق توج جولات عديدة من المفاوضات بين الجانبين في الدوحة، كان خطوة هامة نحو إنهاء الحرب وفتح الباب أمام المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وقد شكّل ذلك الاتفاق حافزا إضافيا لجهود الوساطة.

فبالرغم من التحديات بسبب التدابير الاحترازية من جائحة فيروس كورونا، استمرت وساطة دولة قطر في دفع الحوار بين الأطراف الأفغانية وتمكنت في الصيف الماضي من التوصل إلى وقف لإطلاق

النار في عيدي الفطر والأضحى المباركين، كذلك إنجاح عملية تبادل الأسرى بين حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان. ونؤكد أن هذه العملية لن تكون مستدامة إلا إذا كانت شاملة للجميع وترتكز على توافق واسع في الآراء وتضمن الحقوق والمشاركة الكاملة لجميع فئات الشعب الأفغاني، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والأقليات.

وختاما، لن تدخر دولة قطر جهدا، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، لإنجاح مفاوضات السلام وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وسنواصل تضامننا مع الشعب الأفغاني ودعم تحقيق تطلعاته في ترسيخ السلام والاستقرار والازدهار.

السيد الحسان (عمان): أتشرف بالنيابة عن بلدي، سلطنة عمان، بأن أدلي بهذا البيان في إطار البند ٣٩ من جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة حول تطورات الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

وأود، بداية، أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة A/75/378، المعاد إصدارها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، كذلك على جهوده المبذولة لمساعدة أفغانستان في استعادة الأمن والاستقرار والانطلاق نحو مرحلة جديدة من الرخاء والازدهار.

وتحتل أفغانستان مكانة خاصة بتاريخها ونضال شعبها وبسالته ودورها في رسم الحضارة الإنسانية في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تتلاقى فيها الشعوب والثقافات. وإذ نشيد بالاتفاق السياسي المبرم بين الرئيس الأفغاني، أشرف غني، رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية في أفغانستان، الدكتور عبد الله عبد الله، نثني على الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتسهيل التوصل إلى اتفاقات حول إطلاق سراح جميع السجناء والموقوفين، وقف دائم وشامل لإطلاق النار، إعادة الأمن والاستقرار في ربوع أفغانستان.

ولا تفوتنا الفرصة أن نرحب بالإنجازات التي تحققت، بما في ذلك الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية والاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان والاتفاق قبل أيام بين الطرفين الأفغانيين حول إطار المفاوضات، هي إنجازات تهدف جميعها إلى إحلال السلام والمصالحة. وأملنا أن يساهم ذلك في إتاحة الفرصة لهذا البلد الشقيق للانتقال إلى مرحلة جديدة تُنهي سنوات من النزاع والمعاناة وتُعيد لهذا البلد العريق مكانته المعهودة والفاعلة على الصعيد الدولي.

ولا ننسى الجهود المبذولة من الدول المجاورة لأفغانستان، على وجه الخصوص باكستان وإيران وأوزبكستان والصين، بالإضافة إلى شركاء السلام الآخرين، بما فيهم الهند وقطر وروسيا وإندونيسيا وألمانيا والنرويج وفنلندا والاتحاد الأوروبي وآخرين.

ونرحب بفتح المعابر بين أفغانستان وباكستان والصين، ربط شبكات النقل والطرق بين أفغانستان وإيران. وكما أشار ممثل جمهورية الصين الشعبية، من شأن ذلك أن يساهم مساهمة كبيرة في زيادة التبادل التجاري والتخفيف من آثار الحرب والنزاعات التي عانت منها أفغانستان، مما سيعيد لهذا البلد مكانته المعهودة كجسر ومعبر لطرق الحرير وقوافل التجارة الدولية.

وتستحق أفغانستان منا جميعا الوقوف إلى جانبها، هذا ما أكده المجتمع الدولي من خلال مؤتمر أفغانستان لعام ٢٠٢٠ الذي عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وندعو إلى إعطاء الفرصة للشعب الأفغاني وقيادته لرسم مستقبلهم بأنفسهم والاعتماد على أنفسهم، احترام سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها، داعين، في الوقت ذاته، المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى إعادة النظر في الجزاءات الدولية المفروضة على أفغانستان وفق قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١).

ولا شك أن الطريق نحو استعادة الأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان ليس بالأمر السهل، لكن ثقتنا في الشعب الأفغاني كبيرة بتغليب المصلحة الوطنية والالتفاف حول قيادته على طريق إقامة الدولة المدنية بما ينهي معاناة الشعب الأفغاني الطويلة.

وختاما، ندعو سائر الشركاء والدول المانحة إلى الوقوف إلى جانب أفغانستان والوفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بما يعيد الأمن والاستقرار والسلام لأفغانستان، مؤكدين على أهمية تحمل القيادات الأفغانية مسؤوليتها ومشيرين، في الوقت ذاته، إلى أن سلطنة عمان ستواصل دعمها لأفغانستان نحو السلام والاستقرار.

السيدة جانسون (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب كندا مرة أخرى بفرصة المشاركة في تقديم مشروع القرار A/75/L.45 بشأن الحالة في أفغانستان والتصويت لصالحه.

أولا، نود أن نشكر وفد ألمانيا، الذي أظهر مرة أخرى مهارة كبيرة في المفاوضات خلال الأسابيع القليلة الماضية، خاصة في ظل هذه الظروف الفريدة الناجمة عن الجائحة.

وجميعنا متفقون بشأن الاضطرابات التي حدثت في أفغانستان على وجه الخصوص في العام الماضي، في جميع أنحاء العالم أيضا. وتؤكد أزمة مرض فيروس كورونا الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون والتضامن الدوليين في التصدي للتحديات العابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، أعطانا عام ٢٠٢٠ أملا جديدا في السلام مع بدء المفاوضات التي طال انتظارها بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان. بيد أن التعاون بين الدول الشريكة لا غنى عنه هناك أيضا في دعم عملية السلام. ولذلك فمن المؤسف عدم التمكن من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء للسنة الثالثة على التوالي.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

ويبرز مشروع القرار الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان للتصدي للتحديات الجديدة والتنازلات الكبيرة التي قدمتها للوصول إلى طاولة المفاوضات. ونشيد بالحكومة لاغتنامها تلك الفرصة التاريخية لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. فالتفاوض بحسن نية يتطلب شجاعة في خضم مستويات العنف المقلقة للغاية، التي تتسبب بها بشكل رئيسي حركة طالبان. وتكرر كندا الإعراب عن قلقها العميق إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين وعمليات القتل المستهدف، تدعو جميع الأطراف الأفغانية إلى التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار لإنهاء النزاع في أفغانستان.

ويشدد مشروع القرار أيضا على الأهمية البالغة لحماية المكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٩ الماضية، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، بخاصة حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأقليات. فالتوصل إلى اتفاق لا يحقق السلام لجميع أفراد المجتمع من النساء والرجال من كافة الأعراق والأديان لن يفضي إلى السلام الدائم. وتؤيد كندا بقوة الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام، مع تأكيد الضرورة الملحة للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني.

وكما أبرز مشروع القرار، لا بد أن نواصل جميعا بذل الجهود في هذا الصدد. وتعتز كندا بكونها قد أعادت تأكيد التزامنا تجاه أفغانستان في المؤتمر الذي عُقد في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كما أننا نقدر بصفة خاصة الجهود المتميزة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان في تعزيز توافق الآراء الدولي. وهذه لحظة حاسمة ينبغي للمجتمع الدولي فيها أن يعمل معا ويعزز دعمه لشعب أفغانستان.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، بداية، أن أثني على ألمانيا لقيادتها لمشروع القرار A/75/L.45، الذي أجريت المفاوضات بشأنه في ظل ظروف معقدة وصعبة.

ورغم أن ٢٠٢٠ هو عام الجائحة العالمية، فإنه أيضا العام الذي أوجد بصيصا من الأمل في إنهاء أكثر من أربعة عقود من النزاع في أفغانستان. وترحب النرويج بإعلان الجانبين الأفغانيين المتفاوضين في الدوحة في ٢ كانون الأول/ديسمبر أنهما اعتمدا القواعد الإجرائية للمفاوضات وانتقلا إلى مناقشة مشروع جدول الأعمال. ويمثل ذلك خطوة هامة في عملية يجب بحلول نهايتها التوصل إلى تسوية سلمية دائمة وشاملة للجميع في أفغانستان. ونشيد أيضا بدور قطر الرئيسي في استضافة تلك المرحلة من المفاوضات وتيسيرها وتحقيق ذلك الإنجاز الهام.

واستنادا إلى ذلك الإنجاز الهام الذي تحقق في ٢ كانون الأول/ديسمبر، نشجع كلا الجانبين على مواصلة العمل معا بحسن نية وبروح بنَّاءة واستعداد لإيجاد أرضية مشتركة، كما نحث كلا الجانبين على إعطاء الأولوية لإنهاء العنف المستمر، فهو أمر غير مقبول. وتدين النرويج دون تحفظ جميع أعمال الإرهاب، نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لأسباب إنسانية.

وقد أثبتت لنا التجربة أنه من المرجح أن تنجح اتفاقات السلام الشاملة للجميع على المدى الطويل. ونرى أن مشاركة المرأة في جميع جوانب عملية إحلال السلام والأمن، بما في ذلك جلوسها إلى طاولة المفاوضات، تكتسي أهمية بالغة في ذلك الصدد. وينبغي أن يقود الأفغان عملية السلام ويمسكوا زمامها. والمجتمع الدولي على استعداد لتقديم كل ما قد يلزم من دعم للطرفين. ويضطلع جيران أفغانستان بدور حيوي في تأمين السلام والاستقرار والازدهار لها. وسيسهم إدماج أفغانستان في الاقتصاد الإقليمي إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر.

ونكرر تأييدنا للتوصل إلى تسوية سياسية تحمي حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات، تدعم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنمائية التي تحققت منذ عام ٢٠٠١ وتعززها.

وقد بعث مؤتمر المانحين الأخير برسالة واضحة من المجتمع الدولي مفادها أنه من المتوقع أن تواصل أفغانستان تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية. ويجب أيضا أن تضاعف جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد. وستواصل النرويج تقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان وستراقب عن كثب تطور جائحة فيروس كورونا وتأثيرها على البلد.

ويجب أن تأتي حماية المدنيين على رأس أولوياتنا، كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال والشباب، بما في ذلك حماية المدارس من الاعتداءات. ومن الضروري أن تتاح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة المنقذة للحياة. ويجب علينا أيضا أن نكفل ألا تقوض الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف حقوق الإنسان أو تعيق قدرة المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، على العمل بفعالية.

وفي ١ كانون الثاني/يناير، ستشغل النرويج مقعدا في مجلس الأمن بوصفها عضوا منتخبا. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم عمل الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكفالة دعم المجلس لعمليات السلام والتنمية في أفغانستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أواصر العلاقة التي تجمع باكستان وأفغانستان لا تنفصم جغرافيا وتاريخيا وثقافيا وعرقيا ودينيا. فمصيرنا متشابك. وقد عانت أفغانستان من نزاعات ومعاناة لا نهاية لها على مدى السنوات الأربعين الماضية. وكما شاركناهم تجاربهم ومحنهم، نأمل أن نشاطرهم فرحتهم عندما يعود السلام إلى أفغانستان.

إن بناء أفغانستان سلمية ومستقرة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. وقد أكد رئيس الوزراء عمران خان لسنوات أن النزاع في أفغانستان يمكن أن ينتهي، لا بالقوة العسكرية، بل من خلال تسوية سياسية تشمل جميع جوانب المشهد السياسي في أفغانستان.

ويسرنا أن ذلك الموقف يجسد الآن التوافق في الآراء على الصعيد الدولي.

وليتسنى لباكستان المساعدة في تحويل توافق الآراء هذا إلى واقع، من منطلق المسؤولية المشتركة، يسَّرت عملية السلام والمصالحة الأفغانية. وقد أحيا بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة في ١٢ أيلول/سبتمبر الأمل في تحقيق السلام من خلال تسوية سياسية شاملة. ولا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة عن طريق التفاوض إلا من خلال عملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون زمامها.

وقد كان الوصول لهذا المنعطف التاريخي إنجازا. ويعود الفضل في هذا النجاح، أولا وقبل كل شيء، إلى الأفغان. وقد عملت باكستان مع المجتمع الدولي وإخواننا وأخواتنا الأفغان على المسار نحو السلام، في الوقت الذي كانت تشجع فيه على الحد من العنف وتحث على إجراء الحوار والمفاوضات. وجاء بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية ثمرة لجهودنا المشتركة. ومن مسؤولية القادة الأفغان الآن اغتنام هذه الفرصة التاريخية والعمل معا بشكل بنَّاء وتأمين تسوية سياسية شاملة وجامعة. ويجب أن يقرر الأفغان مصيرهم ومستقبلهم بأنفسهم دون تأثير أو تدخل خارجيين.

وترحب باكستان بالاتفاق الأخير بشأن القواعد الإجرائية الذي توصلت إليه الأطراف الأفغانية في الدوحة، الذي يعكس العزم المشترك للأطراف الأفغانية على ضمان التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وهذه خطوة هامة نحو ضمان أن تُكلل المفاوضات بين الأطراف الأفغانية بالنجاح. وستواصل باكستان دعم تلك المفاوضات وتتطلع إلى حل سياسي شامل وجامع وواسع النطاق، يمهد الطريق لأفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

ويجب على جيران أفغانستان والمجتمع الدولي احترام إرادة الشعب الأفغاني، على النحو المعرب عنه خلال هذه المفاوضات التي يقودها الأفغان ويمسكون زمامها. ولا يجب السماح للمخربين من الداخل أو الخارج بتقويض نجاح تلك المفاوضات ومنع التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان، بل يجب وقف هذه المكائد. ونأمل، رغم التحديات المتعددة والانتكاسات الدورية المحتملة، أن تثابر جميع الأطراف الأفغانية في السعي إلى تحقيق تسوية سياسية.

وقد كان للإرهاب أثر مدمر على أفغانستان والبلدان المجاورة لها. ونشاطر المجتمع الدولي تصميمه على عدم السماح لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو غيرهما من الجماعات الإرهابية الدولية والجماعات التابعة لها باستخدام أراضي أفغانستان في تهديد أي بلد أو مهاجمته. وتتشاطر باكستان أيضا الشواغل الدولية إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف وتصاعد الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان. وندعو جميع أطراف النزاع الأفغاني إلى اتخاذ خطوات عاجلة لخفض مستوى العنف بغية وقف الأعمال العدائية في نهاية المطاف.

وقد تكثف التعاون الثنائي بين باكستان وأفغانستان، كما زار رئيس الوزراء عمران خان كابول الشهر الماضي بدعوة من الرئيس غني. وكان السيد عبد الله قد زار إسلام أباد، في وقت سابق، بدعوة من رئيس وزرائنا. وخلال زيارة رئيس الوزراء إلى كابول، اتفق الزعيمان على رؤية مشتركة لدعم السلام والاستقرار في كلا البلدين والمنطقة قاطبة.

واتفقا على إجراءات محددة زمنيا لزيادة تعزيز التعاون الاستخباراتي وإعادة اللاجئين إلى الوطن وتحقيق الربط الإقليمي. وستواصل باكستان إظهار تضامنها مع شعب أفغانستان. وبينما كان العالم يغلق حدوده خلال أزمة مرض فيروس كورونا، فتحت باكستان خمسة معابر حدودية مع أفغانستان. واستعرضنا سياستنا المتعلقة بتأشيرات الدخول لتسهيل زيارات أشقائنا الأفغان وتبرعنا بمعدات طبية لمساعدتهم في مكافحة الجائحة.

وحتى تتمكن أفغانستان من تعزيز السلام وإدامته، ستظل بحاجة إلى دعم وتعاون اقتصاديين دوليين سخيين، كما أنها ستحتاج إلى دعم لتيسير عودة اللاجئين الأفغان بكرامة وشرف. ونحن على ثقة بأن هذا الدعم الدولي سيتجلى في مؤتمر أفغانستان المقبل الذي سيُعقد في جنيف. وقد خصصت باكستان بليون دولار لتنمية أفغانستان، استُخدم نصفه في مشاريع البنية التحتية وبناء القدرات.

وفي هذه اللحظة المفعمة بالأمل، أؤكد لأشقائنا الأفغان أن باكستان ستدعم دائما أفغانستان المسالمة والمستقرة والموحدة والديمقراطية والمزدهرة وذات السيادة التي تعيش في سلام مع ذاتها ومع جيرانها.

السيد كينا (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر المملكة المتحدة أن تشارك في مناقشة اليوم بشأن أفغانستان. وأود بداية أن

أشكر الممثل الدائم لألمانيا على عرضه مشروع القرار A/75/L.45 وعلى إدارة فريقه المقتدرة للمفاوضات،

كما أتوجه بالشكر لأفغانستان وجميع الوفود الأخرى التي شاركت في المفاوضات. ويأتي مشروع القرار في مرحلة هامة بالنسبة لأفغانستان، ليؤكد دعم المجتمع الدولي لأفغانستان والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع تحقق السلام والاستقرار الدائمين. ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار هذا.

وأود أن أتكلم اليوم عن ثلاث مسائل رئيسية – هي المرحلة المقبلة من مفاوضات السلام الأفغانية، الحاجة الملحة إلى الحد من العنف بهدف التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، الحاجة إلى دعم دولي مستمر لأفغانستان.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالاتفاق الأخير بين فريقي التفاوض لجمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان بشأن القواعد الإجرائية لمفاوضات السلام الأفغانية، كما نرحب بعقد الاجتماع الأول للجنة القيادية للمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لكن تلك الخطوات الأولى تبين أن جميع الأطراف قادرة على العمل معا سعيا إلى تحقيق السلام الدائم. ونحث فريقي التفاوض على مواصلة ذلك الزخم الإيجابي والاتفاق على جدول أعمال للمحادثات الموضوعية.

وينبغي ألا نخدع أنفسنا هنا. إن الطريق إلى السلام سيكون محفوفا بتحديات هائلة وسيتطلب من جميع الأطراف اتخاذ قرارات صعبة وتقديم التنازلات، لكن لا بديل لذلك. وتمثل محادثات السلام الحالية فرصة تاريخية لإنهاء عقود من النزاع المنهك عن طريق التفاوض على وضع خارطة طريق سياسية لأفغانستان تنعم بالسلام والازدهار لجميع الأفغان. ويجب أن يضمن السلام الحقيقي عدم قدرة الإرهابيين بعد الآن على استخدام أفغانستان في مهاجمة الأفغان والمجتمع الدولي،

كما يجب أن يكفل ويعزز حقوق الإنسان العالمية لجميع فئات الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والشباب والأقليات،، أن يدعم سيادة القانون. ومن خلال مشاركة المملكة المتحدة في رئاسة مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، ناصرنا بشدة مشاركة المرأة وتوليها أدوارا قيادية على جميع المستويات في عملية السلام. فمشاركة المرأة ضرورية لتحقيق السلام المستدام. ويجب أن تُسمع أصوات النساء الأفغانيات فيما يتعلق بجميع المسائل، سنواصل دعمهن.

ثانيا، يشكّل مستوى العنف الحالي وحده أكبر عقبة أمام السلام. ولا بد من إنهائه. ولا يزال العنف، لا سيما العنف الذي تحركه هجمات طالبان، يتسبب في عمليات القتل والتشويه.

وقد شهدنا اليوم فقط مقتل الصحفية ملالي مايواند بدم بارد، الذي أدانته المملكة المتحدة. وهذا العنف لا يحصد أرواح بريئة فحسب، بل ويُحبط محادثات السلام.

وتدعو المملكة المتحدة إلى الحد بشكل فوري وملموس من العنف، التفاوض على وقف دائم وشامل لإطلاق النار. ويتضمن إبداء الالتزام الصادق بالسلام إظهار الالتزام بإلقاء السلاح. ستستغرق المحادثات وقتا، لكن ينبغي أن يتمكن الشعب الأفغاني من الشعور بثمار محادثات السلام على الفور.

وأخيرا، رغم أن الأفغان يجب أن يقودوا عملية السلام ويمسكون زمامها، فمن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في دعمه لأفغانستان. والواقع أن هذا الأمر يكتسي أهمية أكبر في ظل تأثير جائحة فيروس كورونا هذا العام.

ومن جانبنا، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم أفغانستان وشعبها. وقد أعلنا، في مؤتمر أفغانستان لعام ٢٠٢٠ الذي عُقد مؤخرا في جنيف، عن تخصيص مبلغ يصل إلى ٢٠٧ ملايين دولار تمويلا إضافيا للتنمية في عام ٢٠٢١. وتعهدت المملكة المتحدة كذلك بتقديم مبلغ يصل إلى ٩٣ مليون دولار لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لعام ٢٠٢١. وسيساعد ذلك الدعم، إلى جانب سعي أفغانستان

إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار الشراكة من أجل أفغانستان، على إتاحة أفضل فرص النجاح للسلام.

والواقع أن عام ٢٠٢٠ كان مليئا بالتحديات الهائلة بالنسبة لأفغانستان، لكن مع بدء محادثات السلام، يمكن أن تصبح آفاق عام ٢٠٢١ وما بعده أكثر إشراقا. ونحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق السلام، نَعِدُ أن تواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب أفغانستان في مسارها نحو مستقبل أكثر سلاما وازدهارا.

السيدة هانداروننينغروم (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نشهد أخيرا الزخم الذي يدفع أفغانستان إلى الشروع في رحلة جديدة. فالمفاوضات الرسمية، التي بدأت في الدوحة في أيلول/سبتمبر، تبشر بتحقيق المصالحة والسلام اللذين يتوق شعب أفغانستان إليهما منذ وقت طويل.

وترحب إندونيسيا بالتقدم المحرز في مفاوضات السلام الأفغانية وتأمل في إحراز المزيد، كما تدعم دعما كاملا إرساء عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويمسكون زمامها. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمساعدة أفغانستان. ولذلك وفد بلدي حاضر هنا لكي يؤكد من جديد دعم إندونيسيا طويل الأمد لأفغانستان، يشارك في اعتماد مشروع قرار من شأنه أن يعزز الالتزامات بإيجاد المستقبل العظيم الذي نعرف أنه ينتظر أفغانستان.

وقد حقق الأفغان الكثير على مدى العقدين الماضيين. ويجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجالي التنمية وحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالنساء والفتيات، تعزيزها. وينبغي التصدي للتهديدات بفعالية. ومن بين هذه التهديدات زيادة العنف والخسائر في صفوف المدنيين، هو أمر يبعث على القلق العميق ويُضعف ثقة الأفغان العاديين في فعالية عملية السلام.

وتشعر إندونيسيا بالقلق أيضا إزاء الأعمال الإرهابية في أفغانستان. ويجب شجب الهجمات التي تستهدف المدنيين الأبرياء والبنى التحتية ووضع حد لها. وندين تلك الهجمات، كما نأسف لاستمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية، مما يضر بالبلد والمنطقة.

وبناء على ما تقدم، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، إن تحقيق سلام شامل ودائم في أفغانستان يصب في مصلحة جميع البلدان. فالسلام وزيادة التعاون الإقليمي سيعززان الاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها، كما أنه سيقضي على أي حيز للجريمة المنظمة والإرهابيين. وبينما نضطلع جميعا بدور حيوي بوصفنا عناصر تمكينية للسلام، يجب أن تواصل جميع الأطراف الانخراط بشكل بنَّاء في العملية وتخفف حدة التصعيد بغية الوصول لوقف دائم وشامل لإطلاق النار. ويجب أن تكون الغلبة دوما لتحقيق السلام والرفاه للشعب الأفغاني. وينبغي للجهات الفاعلة المعنية داخل أفغانستان وخارجها أن تؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ثانيا، يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لأفغانستان. ونرحب بمؤتمر جنيف الأخير والبيان الصادر عنه. فلا غني عن استمرار الدعم الدولي، بما في ذلك من خلال إطار الشراكة من أجل أفغانستان. ونشيد أيضا بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي سيظل ضروريا في المستقبل المنظور. وقد شاركت إندونيسيا، إلى جانب ألمانيا، في صياغة مشاريع القرارات بشأن أفغانستان في مجلس الأمن. وبالرغم من أن فترة ولاية إندونيسيا في المجلس ستنتهي هذا الشهر، نؤكد للأعضاء أننا سنواصل دعم أشقائنا وشقيقاتنا في أفغانستان.

وتعزز وزيرة الخارجية مارسودي ذلك الدعم شخصا. ففي أوائل آذار/مارس من هذا العام، زارت وزيرة خارجيتنا كابول وأطلقت شبكة التضامن النسائي الأفغانية الإندونيسية، التي تهدف إلى زيادة تمكين المرأة وحمايتها بوصفها عنصرا من عناصر السلام. وجاءت الشبكة في إطار متابعة حوار أجري بين النساء الأفغانيات والإندونيسيات

بشأن دور المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه، استضافته إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

هذا علاوة على أن وزيرة خارجية إندونيسيا من المؤيدين الأقوياء لمشاركة المرأة في عملية السلام، قد انضمت بكل سرور إلى مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان كعضو فخري. وتشارك إندونيسيا أيضا في مفاوضات السلام الأفغانية بوصفها عضوا في فريق دعم البلد المضيف.

ثالثا، تكتسي مشاركة جميع الأفغان في بناء الدولة أهمية كبيرة. ونؤكد مجددا أنه من المهم أن يساهم جميع المواطنين الأفغان، من جميع الأديان والأعراق، بما في ذلك النساء والشباب، في إعادة إعمار بلدهم وتنميته. فالتنوع واستيعاب الجميع سيتمخضان عن رؤية وطنية جماعية، هي أمر أساسي للحفاظ على السلام. ولذلك ينبغي لعملية السلام أن تكفل حقوق جميع أفراد الشعب الأفغاني وسلامته وتنميته.

وأود أن أختتم بياني باقتباس مقولة ألبير كامو – "السلام هو المعركة الوحيدة التي تستحق معاناة خوضها". وستضطلع إندونيسيا بدورها في دعم السلام والتنمية في أفغانستان. ويسرنا أيضا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.45 ونؤيده، كما نود أن نشكر ألمانيا وفريقها على تيسيره.

السيدة عتيقة مد أكيم (ماليزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر ماليزيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.45 المعنون "الحالة في أفغانستان" وتؤيده. وعلى وجه الخصوص، يسعدنا أن نرى الإشارة في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة إلى الدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

ونواصل دعوة جميع الأطراف المعنية إلى تطبيق وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار في أفغانستان، دون أي شرط مسبق، تمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أيده قرارا مجلس الأمن ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٤٣ (٢٠٢٠) وبيان الدعم المشترك الذي شاركت ماليزيا في تقديمه وأيدته في حزيران/يونيه ١٧٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة، دولة مراقبة غير عضو ومراقب واحد.

وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها لجهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى دفع عملية السلام والمصالحة إلى الأمام مع احترام دستورها والديمقراطية وحقوق الشعب الأفغاني كله. ونؤكد مجددا أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام للنزاع هو عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويمسكون زمامها، يشارك فيها كل أطياف المجتمع الأفغاني.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): يسرني، في البداية، أن أتقدم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان، نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار A/75/L.45 الذي يعكس الجهود الدولية المستمرة لاستعادة السلام والاستقرار في أفغانستان وإنهاء المعاناة الطويلة للشعب الأفغاني.

وتأتي هذه المناقشة الهامة بعد انعقاد مؤتمر أفغانستان لعام ٢٠٢٠ في جنيف، الذي ساهم في إعادة الالتزام بالأهداف المشتركة التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والازدهار والسلام في أفغانستان.

وقد مضى ما يقارب ثلاث سنوات على استشهاد السفير الإماراتي لدى جمهورية أفغانستان مع خمسة من العاملين في المجال الإنساني من دولة الإمارات إلى جانب مدنيين أفغان من جراء التفجير الإرهابي الذي وقع في قندهار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أثناء تنفيذ الفريق الإماراتي لعدد من المشاريع الإنسانية والتعليمية والتنموية في أفغانستان. وتذكّرنا هذه الحادثة بأنه لا أحد في مأمن حتى يصبح الجميع في أمان، أن القضاء على الإرهاب يتطلب مسؤولية دولية مشتركة.

ومن هذا المنطلق، ستواصل الإمارات العربية المتحدة العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمكافحة الإرهاب، كما نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم إلى جهود الحكومة الأفغانية في

مجال مكافحة الإرهاب، أن يظل القضاء على الإرهاب أولوية قصوى للدول خلال الجائحة العالمية الحالية.

وتواصل دولة الإمارات التزامها بدعم أفغانستان في مجالات عديدة. فقامت بتدريب أكثر من ٠٠٠ ٢٠ إمام في ريف أفغانستان على تعزيز التسامح والتعايش السلمي، كما انضممنا إلى مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، التي أنشأتها أفغانستان وإسبانيا، تضامنا مع ضحايا الإرهاب ودفاعا عن حقوقهم.

وسيستمر بلدي في مساعيه لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان من خلال المشاركة في جهود منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، بما في ذلك المشاركة منذ عام ٢٠٠٣ في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، للمساهمة في المساعدة الأمنية وأنشطة التنمية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية والإنسانية، يشدد بلدي على ضرورة مواصلة تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية إلى أفغانستان. وقد ساهمت دولة الإمارات بأكثر من ١,٧ بليون دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية لأفغانستان، كما أرسلت إمدادات طبية لتعزيز نظام الرعاية الصحية، خاصة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت دولة الإمارات في تنفيذ مشروع إزالة الألغام في قندهار، بتكلفة بلغت ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. وقد ساهم ذلك في تطهير أكثر من ٧٢ حقل ألغام لتيسير حصول السكان المحليين على الخدمات الأساسية والوصول إلى المدارس والمرافق العامة.

وفي إطار التزام بلدي بمساعدة الشعب الافغاني في تحقيق رؤيته نحو السلام والاستقرار والازدهار في شتى المجالات، خاصة في مجال تمكين النساء والفتيات في أفغانستان، تعاونت دولة الإمارات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تدريب أكثر من ٢٠ امرأة أفغانية في مجال العمل العسكري وحفظ السلام، ذلك ضمن مبادرة الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة في السلام والأمن. وقد ساهم هذا البرنامج في تزويد المتدربات بالمهارات والأدوات اللازمة لبناء السلام. ويسعى بلدي أيضا من خلال انضمامه لمجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان إلى دعم جهود تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في أفغانستان لضمان الاستجابة للاحتياجات والتحديات التي تواجهها المرأة في أفغانستان.

وختاما، تماشيا مع سياسة دولة الإمارات التي تسعى لضمان احترام حقوق الإنسان لرعايا الدول التي تعاني من الحروب والكوارث، يواصل بلدي، في كافة المحافل الدولية والإقليمية، حث الدول المُستضيفة لرعايا من أفغانستان على أراضيها على عدم استغلالهم في مسائل ونزاعات إقليمية أخرى لا تمت لهم بصلة، في انتهاك للقوانين الدولية. هذا علاوة على ضرورة احترام حقوق اللاجئين وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تمر أفغانستان الآن بمرحلة حاسمة، حتى يتسنى لها بناء مستقبل أفضل لمواطنيها، فإنها بحاجة إلى دعم دولي قوي. واليوم سنصوت مؤيدين مشروع القرار A/75/L.45، بشأن الحالة في أفغانستان، الذي تبعث فيه الجمعية العامة برسالة دعم قوية لشعب أفغانستان وحكومتها في مسعاهما لبناء بلد أكثر استقرارا وازدهارا وديمقراطية.

فلا يمكن حل النزاع الحالي في أفغانستان إلا عن طريق عملية سلام شاملة يقودها الأفغان ويمتلكون زمامها. ويجب أن تستند هذه العملية إلى الإنجازات السابقة وتعززها، بما فيها الدستور الحالي، بينما تكافح الإرهاب وتحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير المصير من خلال إجراء انتخابات والحفاظ على حقوق النساء والأقليات الدينية والعرقية. ومن هذا المنطلق، نرحب بدعوة الجمعية العامة إلى الحفاظ على دستور أفغانستان ورفضها إعادة الإمارة الإسلامية.

ونشيد بالنهج الإيجابي الذي تتبعه حكومة أفغانستان في محادثات السلام. وينبغي لطالبان أيضا إبداء نفس المستوى من التصميم وحسن النية، بما في ذلك عن طريق وقف هجماتها ضد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الجهات الفاعلة

الخارجية أن تتجنب التدخل في محادثات السلام، التي يجب أن تيسرها الأمم المتحدة. ونرحب في ذلك السياق بدعوة الجمعية العامة إلى زيادة مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في المحادثات، سنواصل أيضا العمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أنشط في إنجاحها. وينبغي عدم فرض سلام دائم على أفغانستان من الخارج، كما ينبغي عدم التوقع بأن حل محادثات السلام بين عشية وضحاها المشاكل التي استمرت عقودا. وعلى جميع الأطراف إبداء المرونة والتحلي بالصبر، مع تغليب مصالح شعب أفغانستان على جميع المصالح الأخرى، بما في ذلك مصالح مجموعة معينة. وفي مجتمع متعدد الأعراق ومتنوع مثل أفغانستان، لا يمكن لجماعة واحدة أو حزب أو فصيل واحد، بما فيها حركة طالبان، إدعاء إمساك زمام السلطة بمفردها أو مفرده.

وعلى الرغم من بدء محادثات السلام، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان تبعث على القلق، نظرا لتصاعد الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المراكز التعليمية والمقار الدبلوماسية. وندين بشدة جميع هذه الهجمات، التي ترتكب معظمها جماعات إرهابية، لا سيما داعش، الذي لا تزال عناصره تُنقل من سوريا والعراق إلى أفغانستان.

وفي حين أن وجود داعش وأنشطته يشكلان تهديدا خطيرا لأمن أفغانستان والمنطقة، من المؤسف عدم التمكن، بسبب اعتراض بعض البلدان الغربية، من إدراج فقرة مستقلة في مشروع القرار بشأن التهديدات الناشئة عن داعش في أفغانستان. وتأييدنا الحقيقي لمشروع القرار يجب ألا يُفسر على أنه إقرار بتأييدنا لاستمرار وجود القوات الأجنبية أو أنشطتها في أفغانستان.

ومع ذلك، رغم أن بلدانا كثيرة شددت على أن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان يجب ألا يؤدي إلى فراغ أمني، من المؤسف أيضا أن الدعوة إلى انسحاب منظم ومسؤول لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان لم تُدرج في مشروع القرار – مرة أخرى بسبب اعتراض بعض البلدان الغربية. وسيشكّل تولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لمهام القوات الأجنبية بسلاسة وفعالية خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام المستدام. وعليه، يجب بذل كل جهد ممكن لدعم القوات العسكرية والأمنية لأفغانستان وتعزيزها قبل انسحاب القوات الأجنبية وبالتزامن معه.

وبالمثل، يجب تقديم مساعدة فعالة إلى أفغانستان في مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، لكونها مصدرا لتمويل الإرهاب وغيره من الجرائم. ومن جانبنا، اضطلعنا خلال السنوات الأربعين الماضية بدور نشط في مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة، حيث استشهد ما يقرب من ٠٠٠ ٤ فرد من قوات إنفاذ القانون الإيرانية وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٢ آخرين. وقد أُشيد دوما بأنشطتنا البارزة في هذا الصدد على الصعيد العالمي.

ووفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تحتل إيران صدارة قائمة البلدان التي ضبطت أكبر كميات من المواد الأفيونية في عام ٢٠١٨، حيث مثلت تلك الكمية ٥٣ في المائة من المجموع العالمي.

وينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي للمتطرفين والإرهابيين وتجار المخدرات باستغلال الحالة الاقتصادية الراهنة في أفغانستان في تعزيز مخططاتهم الخطيرة والشنيعة. ولذلك من الضروري أن يستمر الدعم الدولي، بل وأن يزيد، للتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

وفي ذلك السياق، بالإضافة إلى استضافة أكثر من ٣ ملايين أفغاني وتوفير الدعم لهم، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الصحية خلال الجائحة، بالرغم من الحرب الاقتصادية الوحشية التي تشنها الولايات المتحدة ضد شعبنا، اصلنا تعزيز تعاوننا الاقتصادي مع أفغانستان، من خلال تزويدها بالكهرباء على سبيل المثال.

وسعيا لمساعدة أفغانستان، كونه بلدا غير ساحلي، على التغلب على الصعوبات ذات الصلة، ما فتئ تطوير ميناء تشاباهار مدرجا في جدول أعمالنا على مدى العامين الماضيين. ومن خلال التعاون

المستمر بين البلدين، افتتحنا أيضا خط السكك الحديدية التي تربط بين خاف وهرات، الذي يربط خط السكك الحديدية الأفغاني بأوروبا عبر إيران. وكل ذلك التعاون الاقتصادي الثنائي جار في مواجهة الإرهاب الاقتصادي غير القانوني الذي تمارسه الولايات المتحدة، الذي يستهدف الإيرانيين والأفغان على حد سواء. ومع ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية مصممة على تعزيز علاقاتها الثنائية مع شعب جمهورية أفغانستان الإسلامية الشقيقة وحكومتها فضلا عن تقديم الدعم لهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.45.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يرغب في أخذ الكلمة تعليلا للتصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تشير إلى أن مشروع القرار A/75/L.45 يأتي في مرحلة حاسمة من المفاوضات الجارية ويجب أن يستند إلى التزام مشترك بدعم مفاوضات السلام الأفغانية التي تسعى إلى التوصل إلى حل لعقود من النزاع يقوده الأفغان ويمسكون زمامه.

وعندما وقعت حركة طالبان اتفاق ٢٩ شباط/فبراير للدخول في مفاوضات مع جمهورية أفغانستان الإسلامية، افقت علنا وصراحة على منع تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية من استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أقرت حركة طالبان بالشواغل المشروعة بشأن الإرهاب الدولي القادم من أفغانستان، وافقت على منع الجماعات الإرهابية الدولية من التجنيد أو التدريب أو جمع التبرعات، عدم استضافتها لها. ورغم أنه لا يزال يتعين على حركة طالبان القيام بالمزيد، فإن تلك الالتزامات المتعهد بها والإجراءات المتخذة منذ ذلك الحين تشكّل خطوة هامة إلى الأمام.

وتأسف الولايات المتحدة لأن التقدم المحرز لم ينعكس بشكل كامل في مشروع القرار، الذي لم يميز بين أنشطة حركة طالبان وأنشطة الجماعات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. فقد حاربت حركة طالبان ولاية داعش في خراسان واتخذت خطوات أخرى فيما يتعلق بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب. وقد أعربت الولايات المتحدة عن شواغلها تلك لألمانيا، القائمة على الصياغة.

إن مستوى العنف الذي ترتكبه جميع الأطراف في أفغانستان مرتفع للغاية. وعليه، يجب اغتنام اللحظة الراهنة لتسريع عملية السلام وتخفيف معاناة الشعب الأفغاني. وذلك يعني أن تقييمنا للحالة على الأرض لا يمكن أن يأتي دون تفكير ملي. إن الاتفاق الأخير بين جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان بشأن القواعد الإجرائية للمحادثات وبدء المناقشات بشأن بنود جدول الأعمال يبينان أن الجانبين منخرطان بجدية في العملية وقادران على التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل صعبة.

ومع مضي مفاوضات السلام في أفغانستان إلى المرحلة الحاسمة التالية، من المهم أن يقر المجتمع الدولي بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن، مع الضغط على كلا الجانبين للعمل معا وإدراك مدى إلحاح التوصل إلى تسوية سياسية ووقف دائم وشامل لإطلاق النار. وقد حان الوقت لكي يتوحد الأفغان ويتقبلوا الحلول التوفيقية بدلا من محاولة استقطاب بعضهم البعض. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يتوحد دعما لعملية السلام.

وأخيرا، فيما يتعلق بالصيغة اللغوية المستخدمة بخصوص مسألة تغير المناخ، نشير إلى أن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ قد دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وعليه، فإن الإشارات إلى تغير المناخ لا تمس بمواقف الولايات المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا التصويت.

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.45 المعنون ”الحالة في أفغانستان“.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.45، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة: ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، البوسنة والهرسك، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، إيطاليا، اليابان، كيريباس، الكويت، لبنان، ليختنشتاين، ماليزيا، مالي، موناكو، الجبل الأسود، نيبال، النرويج، عمان، بالاو، جمهورية غينيا الجديدة، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة أفغانستان بشأن نقطة نظام.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأثير نقطة نظام بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن أسفه العميق لطلب التصويت على مشروع القرار A/75/L.45، بشأن الحالة في أفغانستان. فمن المؤسف جدا أنه على الرغم من الجهود التي بذلها الميسر لمعالجة شواغل جميع الوفود بطريقة متوازنة والتأييد القوي من أفغانستان، لم يحظ مشروع القرار بتوافق الآراء.

ونسلم بأهمية التأكد من أن مشروع القرار يعكس بشكل فعال المستجدات والتطورات على أرض الواقع، لا سيما التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام. ونؤيد بقوة الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرة ٤٢، اللتين تستندان إلى الحقائق على أرض الواقع. وترحب الفقرة ١٩، المتعلقة بالسلام والمصالحة، بالخطوات التي اتخذتها حركة طالبان والتزامها بمواصلة التفاوض على تسوية سياسية شاملة للجميع. بيد أن حركة طالبان تواصل الانخراط في أنشطة عنيفة وإرهابية تستهدف المدنيين مباشرة، كما أنها لا تزال على اتصال بالمنظمات الإرهابية، لا سيما تنظيم القاعدة.

إن نية حكومة أفغانستان وأصدقائنا وجيراننا والجمعية العامة في إدماج طالبان كحزب سياسي صادقة. فليس من مصلحة أي أفغاني أن يُدرج شقيقه الأفغاني في قائمة الإرهابيين. ونتمنى بشدة أن نرى طالبان تصبح حزبا سياسيا بنَّاء في البلد، وتتخلص من علاقتها بتنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية وتعمل من أجل تحقيق الازدهار والسلام في أفغانستان.

ومع ذلك، وفقا للتقرير الأخير للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومَن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، لا تزال حركة طالبان على علاقة مع جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة، قد أدرجها جميع أعضاء الجمعية تقريبا في قوائمهم المحلية للإرهابيين.

ومبتغى شعبي وهدف حكومتي على طاولة المفاوضات وفي محادثات السلام على حد سواء هو مساعدة حركة طالبان لتصبح طرفا يمكننا الوثوق به، لكن الأمر ليس كذلك في الوقت الحالي. ونرى أن صياغة مشروع القرار توفر نصا متوازنا يشير إلى الاتجاهات الإيجابية في استعداد طالبان لاتخاذ خطوات حازمة نحو السلام والمصالحة. ومع ذلك، نرى أن مشروع القرار وغيره من الوثائق التي تعتمدها الأمم المتحدة يجب أن تظل واضحة بشكل قاطع بشأن الموقف الحالي للحركة وما تمارسه من عنف وأنشطة إرهابية ما دامت تواصل التعامل مع تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية.

وتعتقد أفغانستان اعتقادا راسخا بأن طلب التصويت لن يؤثر على الدعم المطلق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والازدهار والاستقرار. وقد انخرطت أفغانستان، طوال جميع مراحل عملية التفاوض، في مناقشات بناءة بحسن نية واستعداد لقبول حلول توفيقية للأخذ بمقترحات واقعية تتسق

مع احتياجات وأولويات حكومة أفغانستان وشعبها، فقا لمبادئ سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأقف أمام الجمعية اليوم بصفتي ممثلة لدولة ديمقراطية وذات سيادة. وعليه، فإنني أمثل رغبات بلدي وأمانيه وآمال نسائنا وعزم شبابنا ونداء أقلياتنا وواقع أفغانستان الجديدة. وبصفتي ممثلة بلدي، فإنني أؤمن إيمانا راسخا، على اقتناع تام أيضا، بأن مشروع القرار المعروض علينا يمثل مصالح شعب أفغانستان على أحسن وجه. وسيكون من المخيب للآمال أن يعتقد البعض خلاف ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفد الألماني مرة أخرى على جهوده الدؤوبة الهادفة لتحقيق التوازن الصحيح في النص، أعرب عن التقدير لروح التعاون التي أبداها جميع الدول الأعضاء الأخرى التي استطاعت أن تجد حلا وسطا وكانت راغبة في ذلك.

وعليه، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مُؤيدة لمشروع القرار، تمشيا مع دعم الجمعية العامة وأعضائها والمجتمع الدولي الطويل الأجل لبناء أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان،دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباتي، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون عن التصويت:

بيلاروس، الصين، باكستان

اعتمد مشروع القرار A/75/L.45 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوت واحد، امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٧٥/٩٠).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية إيران الإسلامية الأمانة العامة بأنه كان يعتزم التصويت مؤيدا.]

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): يولي الاتحاد الروسي أهمية خاصة لنظر الجمعية العامة في الحالة في أفغانستان. وكالعادة، نؤيد اعتماد مشروع قرار قائم حقا على توافق الآراء، لا يراعي نصه الأحداث الراهنة فحسب، بل يعكس أيضا النُهج الموحدة التي يتبعها المجتمع الدولي إزاء التوصل إلى تسوية فعالة ودائمة للحالة في أفغانستان.

وتكتسي وحدة جميع الشركاء الأفغان أهمية بالغة اليوم، لا سيما في ظل المفاوضات الجارية الآن بين الأطراف الأفغانية. وللأسف، للعام الثالث على التوالي، جدنا العكس هو الصحيح خلال المشاورات التي سبقت اعتماد القرار ٧٥/٩٠. وعلى وجه التحديد، لاحظنا تجاهل الميسرين السافر لشواغل دول المنطقة ومحاولات متكررة من بعض الوفود لفرض وجهة نظر للحالة لا تمت للواقع بصلة.

ويتسق ذلك مع ظهور معلومات عن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. وهذه التصرفات محاولات جلية لتجاهل ما هو واضح للعِيانِ – وهو أن استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمخدرات غير المشروعة يشكّلان تهديدا لأمن جمهورية أفغانستان الإسلامية ودول آسيا الوسطى المجاورة. وكل ذلك يحدث في ظل ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عرقلة أحدث تقرير عن الدراسة الاستقصائية عن الأفيون التي يجريها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونرى أن هذه محاولة لإخفاء النطاق الحقيقي لتلك التهديدات.

ومن المحبط أن نرى الميسرين يتجاهلون بشكل صارخ جهود الدول المعنية مباشرة في تأمين تسوية سلمية في أفغانستان، يقللون من دور المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، كذلك أهمية المبادرات الإقليمية. وتعمل روسيا على ضمان أن تتصرف جميع السلطات السياسية الأفغانية والجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية في وحدة على أساس قواعد مشتركة. وتهدف جهود ثلاثية روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى باكستان، إلى تعزيز عملية سلام يقودها الأفغان أنفسهم.

ونحن مقتنعون بأن الدول الأعضاء كانت ستتمكن بالتأكيد من التوصل إلى توافق في الآراء أثناء التفاوض على مشروع القرار لو اتسمت العملية بالشفافية والموضوعية وكان الميسرون محايدين. غير أن أساليب العمل التي استخدمها الوفد الألماني لا تستحق حتى الانتقاد. وما رأيناه هو فرض نهج محدد سلفا ومتحيز لصالح مجموعة من الدول تجاهلت بشكل صارخ المقترحات التي تؤيدها أغلبية دول المنطقة، إلى جانب إجراء تصويت قسري على وثيقة من الواضح أنها لا تحظى بتوافق الآراء.

وفي ظل تلك الظروف، لم يكن أمامنا خيار آخر سوى أن نطلب التصويت على مشروع القرار A/75/L.45 ونصوت ضده. وعلاوة على ذلك، نرى أن برلين ينبغي ألا تضطلع بعد الآن بدور الميسر لأفغانستان في الجمعية العامة. فمن الجلي أن أساليبها تؤثر سلبا على إحراز تقدم في حل المسائل التي تواجه أفغانستان.

وفي الختام، نود أن نؤكد أنه بالرغم من الحالة المحيطة بالقرار ٧٥/٩٠ الذي اعتمد للتو، فإننا نواصل دعمنا لأفغانستان خلال هذه الفترة الهامة للغاية. وينبغي تفسير تصويتنا معارضين لمشروع القرار حصرا على أنه اعتراض على إجراءات الميسرين وأساليب عملهم.

ولا يزال الاتحاد الروسي يدعم عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان أنفسهم. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب وإقامة أفغانستان مسالمة وموحدة ومستقلة ومزدهرة وخالية من الإرهاب والمخدرات غير المشروعة.

السيد ليو ليكون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما زالت الصين من أشد مؤيدي حكومة أفغانستان وشعبها. ونؤيد إرساء عملية السلام والمصالحة في البلد وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الاستثمار في سرعة تحقيق أفغانستان للسلام والأمن في الأجل الطويل.

وقد ظلت الصين تشارك بنشاط طوال المشاورات بشأن القرار ٧٥/٩٠ الذي اعتمد للتو، في ضوء آخر التطورات والاحتياجات الحقيقية لأفغانستان، اقترحنا إدخال عدد من التعديلات البنَّاءة على النص التي نالت استحسان العديد من الدول الأعضاء ودعمهم.

غير أن نص القرار ٧٥/٩٠ لا يجسد بالكامل الشواغل المهمة لعدد من الدول الأعضاء، هناك حيز للتحسين في مجالات عديدة. هذا علاوة على أن الميسر أنهى المشاورات في وقت مبكر جدا، ضد نصيحة مختلف الأطراف، مما أدى إلى طرح النص للتصويت. وتشعر الصين بالأسف العميق لذلك. ورفض الميسر أيضا ومعه بضعة بلدان الإبقاء على الصيغة التي توافقت بشأنها الآراء في الفقرات المتعلقة بالتعاون الإقليمي ومكافحة مرض فيروس كورونا، هو نهج غير بنّاء.

ولتلك الأسباب، لم يكن أمام الصين خيار سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار. ونأمل أن يتواصل الميسر في المستقبل مع الدول الأعضاء بطريقة أكثر مسؤولية وفعالية ويحترم تماما الشواغل المشروعة لجميع الأطراف من أجل الحفاظ على الوحدة بين الدول الأعضاء. وستواصل الصين العمل مع البلدان الأخرى لتقديم إسهامات جديدة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن سياسات جمهورية أوزبكستان تجاه أفغانستان تعكس موقفا تقليديا نتخذه، ألا وهو أن إقامة سلام دائم في بلدنا المجاور أفغانستان شرط مسبق مهم لاستقرار آسيا الوسطى بأكملها وازدهارها. ومن منظور أوزبكستان فإن وضع برنامج موحد وشامل للسلام في أفغانستان وتنفيذه عمليا، تقديم الدعم له على الصعيدين الإقليمي والعالمي، شرط أساسي للنهوض بالسلام.

ونؤيد الفكرة القائلة بأن عملية السلام ينبغي أن تشمل جميع القوى السياسية والجماعات العرقية في البلد، أن يقودها الأفغان ويمسكون زمامها. ونرى أن المفاوضات الجارية بين الأطراف الأفغانية في الدوحة ينبغي أن تصبح خطوة مهمة في دفع العملية برمتها نحو تسوية سياسية للحالة في أفغانستان. ولذلك أيدت أوزبكستان القرار ٧٥/٩٠ وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل الجهود التي تفضي إلى دعم محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية وتعزيزها.

السيد عثمان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تود باكستان أن تعرب عن خيبة أملها إزاء القرار ٧٥/٩٠، الذي أغفل بعض المسائل الهامة التي لطالما انعكست في القرارات السابقة بشأن الحالة في أفغانستان، مثل هدف التعاون الإقليمي وخطورة تهديد الإرهاب والمخاطر الناجمة عن إنتاج المخدرات غير المشروعة.

وتشعر باكستان بخيبة أمل أيضا لأن منبر التفاوض المهم الذي لعب دورا حاسما في بدء الحوار بين الأطراف الأفغانية، على وجه التحديد صيغة الثلاثية الروسية الصينية الأمريكية بالإضافة إلى باكستان، لم تنعكس في القرار. وتضطلع المشاريع الإقليمية بدور حاسم في التنمية الاقتصادية لأفغانستان والمنطقة بأسرها. ويتعذر تفسير إغفال المقدم الرئيسي للقرار لإشارات هامة إلى مبادرات إقليمية أطلقت مؤخرا.

وأخيرا، لا يعكس القرار التطورات المتعلقة بعملية السلام بين الأطراف الأفغانية بشكل كاف. وقد افتتح الطرفان المفاوضات الأفغانية قبل بضعة أيام واتفقا على القواعد الإجرائية لها. وسيصعب إحراز تقدم في المفاوضات إذا ما وُصِف أحد الأطراف الجالسة على المائدة بأنه كيان إرهابي. وينبغي أن يتمثل هدف الجمعية العامة والقرار في تيسير عملية التفاوض، ليس عرقلتها. ولتلك الأسباب، على الرغم من موافقة باكستان على معظم أحكام القرار، فقد اضطرت إلى الامتناع عن التصويت. ونرى أن توافق الآراء بشأن القرار كان سيتحقق لو كان الميسر أكثر تفهما ومرونة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت على القرار الذي اعتمد للتو.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أودّ أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على

١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن ألمانيا ذُكرت على وجه التحديد، أود أن أمارس حق الرد.

لقد قال زميلي ممثل الولايات المتحدة في مداخلته إننا لم نفكر مليا فيما يتعلق بالقرار ٩٠/٧٥. وأرفض ما قيل، فألمانيا لم تتهاونفي بعملها، بل أجرينا عددا شبه قياسي من المشاورات، على نحو ما وصفت في مداخلتي الأولي. وأود أن أطلب من ممثل الولايات المتحدة أن يستعرض محضر جلسة اليوم وبيانات المتكلمين الكثر الذين أشادوا بالطريقة التي يسرت بها ألمانيا العملية.

وأود أيضا أن أرد على الاتهامات التي وجهها ممثل روسيا وآخرين.

أولا، أود أن أسأل الممثلين عما إذا كانوا قد قرأوا القرار فعلا، لأن أجزاء كبيرة منه تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كما أنه يعرب عن القلق في عدة أجزاء من أنه لا ينبغي استخدام داعش لأراضي أفغانستان للتهديد بمهاجمة أي بلد آخر.

ثانيا، يتناول القرار التعاون الإقليمي ويبرزه في العديد من أجزائه، لكنه لا يذكر جميع المبادرات. ورغم أن ألمانيا ما فتئت إحدى القوى المحركة لعملية السلام في أفغانستان منذ سنوات، فإننا لا نذكر ما بذلنا من جهود بشكل محدد. وأتساءل مجددا عما إذا كان الزملاء يقرأون النص بأكمله، فهناك فقرة كاملة عن المخدرات غير المشروعة ومخاطرها.

وقد اعتُمد القرار ٩٠/٧٥ للتو بأغلبية ساحقة – فقد صوت ١٣٠ بلدا لصالح القرار وصوت بلد واحد ضده، بينما امتنعت ثلاثة بلدان عن التصويت. وهذا يبعث برسالة قوية جدا من الجمعية العامة إلى شعب أفغانستان مفادها أن الجمعية العامة تقف وراء الشعب الأفغاني في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها البلد. ويؤسفني بشدة أن روسيا صوتت ضد القرار للمرة الأولى منذ أن بدأنا التصويت على مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان.

وقد استمعنا إلى سفيرة أفغانستان تناشدنا بالتصويت لصالح مشروع القرار من أجل توجيه رسالة دعم قوية للشعب الأفغاني. وعلى الرغم من المناشدات المتكررة لسفيرة أفغانستان، التي تتكلم باسم بلدها، صوتت روسيا ضد مشروع القرار. فما هي الرسالة التي تود روسيا توجيهها إلى أفغانستان؟ إنها توجه رسالة مفادها أن روسيا لا تقف وراء الشعب الأفغاني ولا تستجيب بشكل إيجابي لطلبات سفيرة أفغانستان. فاليوم خذلت روسيا الشعب الأفغاني. لقد خذلت شعبا يحاول التغلب على ظروف عصيبة. فأفراد الشعب عليهم مواجهة القتال المستمر وتغير المناخ ومرض فيروس كورونا. ورغم ذلك انخرطوا في هذا المسعى الصعب للغاية المتمثل في محادثات السلام.

ونأمل جميعا ألا يتعرض كل ما تحقق خلال السنوات القليلة الماضية في مجالات حقوق الإنسان واحترام المرأة والطفل والتنمية السلمية في أفغانستان، للخطر. وفي هذا الوقت الحاسم الأهمية، كان ينبغي لنا جميعا أن نصوت لصالح القرار لتوجيه رسالة قوية إلى الشعب الأفغاني مفادها أننا نقف وراءه في هذه الأوقات العصيبة.

السيدة إيفستغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بأخذ الكلمة مرة أخرى. وسأوجز كلمتي.

بما أن الممثل الدائم لألمانيا دعا وفد بلدي وغيرنا من الوفود إلى قراءة القرار ٩٠/٧٥ بعناية، فإنني أطلب منه أن يصغي بعناية أكبر إلى تعليلنا للتصويت.

يبدو أن تصويتنا ضد القرار جاء نتيجة لصعوبات واجهها كل منا في فهم موقف الآخر. وفي ردنا، بعد التصويت، ذكرنا بوضوح أن روسيا ستواصل تقديم دعمها الكامل لأفغانستان وعملية السلام في البلد. وأوضحنا أن تصويتنا جاء على هذا النحو نتيجة للموقف غير البنَّاء للقائم على صياغة القرار المتعلق بأفغانستان هذا العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الجمعية العامة على الاختتام الناجح لجلسة اليوم. فشعب أفغانستان يستحق أن يعيش في سلام واستقرار وازدهار. وتستحق المنطقة السلام كذلك. وتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان رغبة مشتركة لدى منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

واليوم، أكدت الجمعية العامة مجددا دعمها لشعب أفغانستان ومساره نحو السلام والمصالحة السياسية والتنمية. ونشعر جميعا بالتفاؤل إزاء البيانات التي استمعنا إليها اليوم، لكن علينا أن نترجم أقوالنا إلى أفعال. فلا يمكننا أن نخيب آمال شعب أفغانستان. ولا يزال هناك الكثير من دواعي القلق، بما في ذلك ارتفاع مستويات العنف وخطر الإرهاب والحالة الأمنية غير المستقرة وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين. ولم يتبق سوى خيار واحد هو إجراء عملية سلام شاملة للجميع، تُمَثّل فيها النساء والشباب وضحايا النزاع تمثيلا مجديا. ونحن بحاجة في مثل هذه الأيام إلى قصص نجاح. وفي أيامنا هذه، يتعين علينا أن نثبت أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدورها وتحقق الهدف منها. ويجب أن نساعد شعب أفغانستان على كفالة نجاحه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.